العبدالرزاق : التدريب يقدم النواحي التكنولوجية المرتبطة بالأعمال المصرفية

«التجاري» يحتفل بتخريج دفعة جديدة من أكاديمية التجاري

البنك يحتفي بتخرج دفعة جديدة

احتفل البنك التجاري بتخريج دفعة جديدة من موظفي الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد عبر القنوات الإلكترونية للبنك وكذلك مركز الاتصال بعد أن أتموا تدريبهم بنجاح في أكاديمية التجاري بفرع الفيحاء.

وبهذه المناسبة تقدمت منى العبدالرزاق – مدير عام إدارة الموارد البشرية بالتهنئة للمتدربين الذين أتموا تدريبهم بنجاح في مجال خدمة العملاء هاتفياً والكترونياً. ونوهت العبدالرزاق إلى أهمية التدريب والتطوير الوظيفي بالنسبة لموظفي التجاري بشكل عام وفي مجال خدمة العملاء بشكل خاص، مبينة أنه مع تقدم النواحي التكنولوجية المرتبطة بالأعمال المصرفية ، أصبحت الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت والقنوات الإلكترونية وكذلك مراكز الاتصال في البنوك توفر العديد من الخدمات المصرفية الهامة لقطاع عريض من العملاء على مدار الساعة بما يمكن العملاء من إدارة حساباتهم بكل سهولة ويسر في كافة الأوقات.

وتابعت العبدالرزاق مبينة أن الخدمات المصرفية المقدمة إلكترونياً أو عن طريق مركز الاتصال تلبي العديد من متطلبات العميل ومنها ،على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية ايقاف البطاقة المصرفية والإبلاغ عن البطاقة المفقودة والحصول على معلومات عن المنتجات والخدمات التي يوفرها التجاري وكذلك أحدث العروض التسويقية والحملات الترويجية التي يطرحها البنك وهو الأمر الذي يدفع البنك إلى الاستمرار في تنظيم مثل هذه البرامج والدورات التدريبية لموظفيه بما يمكنهم من تلبية متطلبات العملاء ومساعدتهم على إنجاز معاملاتهم المصرفية إلكترونيا أو هاتفياً. واختتمت العبدالرزاق مؤكدة حرص البنك التجاري الدائم على صقل خبرات موظفيه وإطلاعهم على أحدث النظم التكنولوجية المتبعة في خدمة العملاء، بما يساهم تنمية قدراتهم على التميز والإبداع إيماناً من التجاري بأهمية تأهيل الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص بصفة عامة والقطاع المصرفي والبنك التجاري بشكل خاص، مشيدة في الوقت ذاته بجهود إدارة البنك في الاستثمار في الكوادر الوطنية وزيادة نسبة الموظفين الكويتيين بالبنك. وبدورهم أعرب المتدربون عن سعادتهم بالتدريب الذي حصلوا عليه في أكاديمية التجاري مشيدين بأساليب التدريب المتطورة التي ساهمت بشكل كبير في صقل مهاراتهم في مجال خدمة العملاء.

الشراكة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المستدامة

«زين» تتعاون مع «السلام الدولي» لنشر الثقافة الصحية

الخشتي والمطوع يتوسطان مسؤولي الشركتين

أعلنت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت عن شراكة مجتمعية مع مستشفى السلام الدولي، والتي سيتعاون بموجبها الطرفان على المساهمة في تعزيز الوعي الصحي في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الحملات الهادفة لنشر الثقافة الصحية بأحدث الوسائل والطرق للوقاية من الأمراض وتفاديها.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أنّه تم توقيع مذكرة التفاهم بحضور كل من المدير التنفيذي للعلاقات والاتصالات في زين الكويت وليد الخشتي، والرئيس التنفيذي لمستشفى السلام الدولي د. أيمن المطوع، بالإضافة إلى مجموعة من المسؤولين من الشركتين، حيث ستفتح المجال للتعاون بشكل دوري بين الطرفان للمساهمة في تحقيق أهدافهما الاستراتيجية المشتركة، والتي تتمثل في المساهمة في رفع مستوى الوعي الصحي في الكويت. وقال المدير التنفيذي للعلاقات والاتصالات في زين الكويت وليد الخشتي في تعليقه " تأتي هذه الخطوة تحت مظلّة استراتيجية زين للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وذلك اتجاه القطاع الصحّي، والتي نهدف من خلالها إلى تعزيز التعاون المشترك مع مختلف الجهات الصحية الرائدة في الكويت، سواءً الحكومية منها أو الخاصة، بهدف تعزيز الوعي الصحي لدى كافة الفئات العمرية في المجتمع ". وأضاف الخشتي " تُجسّد هذه الاتفاقية روح التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص، وهي امتداد للعديد من الشراكات التي تستمر زين في عقدها مع مختلف الجهات في المجتمع بما يخدم أهدافها الاستراتيجية، وهي خطوة من الشركة لدعم الممارسة الصحيحة للوقاية من الأمراض وتفاديها ". وقال الرئيس التنفيذي لمستشفى السلام الدولي د. أيمن المطوع مُعلّقاً " إن الاتفاقية التي تم توقيعها بين مستشفى السلام الدولي وزين تتيح الفرصة للتعاون المشترك في نشر التوعية الصحية للوصول لأكبر شريحة من المجتمع الكويتي، ويأتي هذا التعاون ثقةً بأن زين من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المستدامة والمبتكرة التي تخدم مجالات المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز التواصل التوعوي بين المستشفى ومراجعيه وبينه وبين القاعدة الجماهيرية للحملات التوعوية ". وأضاف المطوع " ستعمل هذه الاتفاقية على ترسيخ دور المستشفى كمؤسسة طبية رائدة في الدور الاجتماعي، والدفع نحو المزيد من المبادرات التوعوية الهادفة بالتعاون مع المستثمر الرئيسي للمستشفى (بيت التمويل الكويتي)، وإيصال رسالتهما بصورة عصرية وأكثر تفاعلية ". وبينت زين أن الاتفاقية ستحدد أطر التعاون التي سيعمل من خلالها الطرفان على تحقيق أهدافهما الاستراتيجية في رفع التوعية الصحية، وذلك من خلال تنظيم الحملات التوعوية المشتركة، والتي تضم حملات التواصل الاجتماعي، والحملات الموسمية كحملة التوعية بسرطان الثدي، والتعريف بالأمراض الأكثر شيوعاً في المجتمع الكويتي وطرق تفاديها كمرض السكري وغيرها من الأمراض، بالإضافة لتنظيم مجموعة من الفعاليات التوعوية الحصرية لموظفي زين بهدف زيادة الوعي الصحي لديهم. وأشارت الشركة إلى أن تبنّيها لمثل هذه المبادرات ما هو إلا ترجمة فعلية لاستراتيجيتها في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة وخاصة في القطاع الصحي، حيث قامت بتكثيف حملاتها في الآونة الأخيرة لنشر الثقافة الصحية في المجتمع بأحدث الوسائل والطرق للوقاية من مختلف الأمراض والتوعية بطرق تفاديها.

وبصفتها شركة الاتصالات الرائدة في الكويت، فإن زين مستمرة في تعزيز جهودها التي تصب في خدمة المجتمع وأفراده من خلال تنظيم ودعم المبادرات الصحية القيمة مثل حملات التبرع بالدم وحملة التوعية بسرطان الثدي وغيرها لتشجيع أفراد المجتمع على الارتقاء بأسلوب حياتهم عن طريق دعم الفعاليات والنشاطات الصحية، وهو ترجمة فعلية لاستراتيجيتها في مجال المسؤولية الاجتماعية

خلال الأسبوع الماضي

«بيان»: البورصة فقدت 130 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية

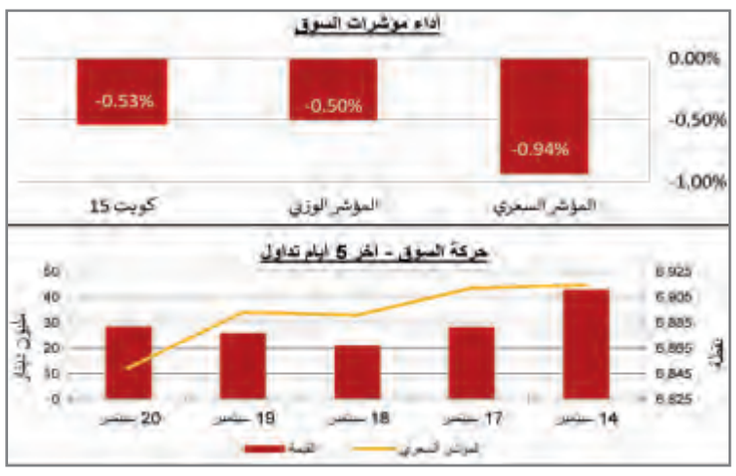

اداء مؤشرات السوق

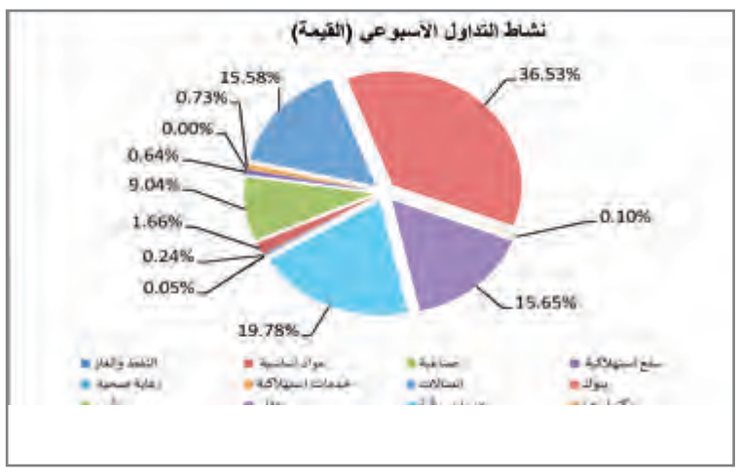

نشاط التداول الاسبوعي

◆ الأسهم المتداولة خلال الأسبوع السابق بلغت حوالي 617.31 مليون سهم

◆ مكاسب القيمة الرأسمالية تقلصت منذ بداية العام الجاري إلى 3.94 مليار دينار

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس السبت لقد أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الماضي، الذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة، فبعد الأداء الجيد الذي قدمته البورصة في الأسابيع الماضية وارتفاع مؤشراتها إلى مستويات جيدة بدعم من الأسهم القيادية التي حققت بدورها ارتفاعات واضحة على وقع تزايد عمليات الشراء التي استهدفت العديد منها، جاء الدور على عمليات جني الأرباح لتلعب دورها في التأثير سلباً على أداء البورصة وسحب مؤشراتها إلى المنطقة الحمراء؛ إذ شهد السوق خلال الأسبوع المنقضي اتجاه واضح من قبل العديد من المتداولين نحو عمليات البيع بهدف جني ثمار الارتفاعات التي حققتها أسهمهم في الأسابيع القليلة الماضية، وهو الأمر الذي جاء بالتزامن مع انخفاض معدلات التداول نسبياً مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، حيث تراجع إجمالي السيولة النقدية خلال الأسبوع الماضي بنسبة بلغت 38.56% ليصل إلى 103.06 مليون دينار كويتي مقابل 167.74 مليون دينار كويتي في الأسبوع الذي سبقه، فيما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع السابق حوالي 617.31 مليون سهم، مقابل 695.72 مليون سهم في الأسبوع قبله، أي بنسبة تراجع بلغت 11.27%.

القيمة الرأسمالية

هذا وفقدت بورصة الكويت أكثر من 130 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي، وذلك بعد أن وصلت مع نهايته إلى حوالي 29.35 مليار دينار كويتي بانخفاض نسبته 0.45% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي بلغ 29.48 مليار دينار كويتي؛ فيما تقلصت مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجاري لتصل إلى حوالي 3.94 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 15.51% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، أعلنت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني خلال الأسبوع الماضي عن تثبيت التصنيف الائتماني لدولة الكويت عند المرتبة (AA2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مرجعة ذلك إلى عدة عوامل إيجابية تحظى بها الدولة أهمها القدرة الكبيرة على امتصاص صدمة تراجع أسعار النفط، والمستويات المرتفعة لنصيب دخل الفرد. وذكرت الوكالة أن التصنيف الائتماني للكويت جاء مدعوماً بالمالية العامة القوية، مقدرة حجم الموجودات الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 550% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يغطي ما يقرب من 29 مرة إجمالي الدين الحكومي القائم في عام 2016. ومع ذلك أوضحت الوكالة أن تحديات التصنيف الائتماني للكويت تتلخص في الاعتماد الكبير جداً على قطاع النفط وضعف مؤشرات الحوكمة بالمقارنة مع نظرائها ذوي التصنيف الائتماني المرتفع، مؤكدة أن الاعتماد شبه الكلي على النفط أدى إلى تقلبات واسعة في الأداء الاقتصادي للدولة، موضحة أن احتياطيات النفط والغاز لدى الكويت ستكفي لنحو 88 عاماً.

وعلى الرغم من أن تثبيت التصنيف الائتماني للكويت يعد أمراً إيجابياً من حيث الشكل، إلا أن المضمون لم يكن كذلك، إذ لم يستند التصنيف الائتماني المرتفع للكويت على قوة اقتصادها أو جاذبيته، إنما جاء نتيجة ارتفاع حجم الأصول المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال بيعها مورد طبيعي سينضب آجلاً أو عاجلاً وتتسم أسعاره بالتقلب، خاصة إذا ما علمنا أن العالم يسعى حالياً إلى إيجاد مصادر طاقة بديلة تحل محل النفط، الأمر الذي قد يهدد عرش هذه السلعة الحيوية ويجعل منها سلعة ثانوية وليست أساسية، مما سيدفع معه الاقتصاد الكويتي، إذا ما استمر على الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط، إلى المزيد من التخلف ويضع التصنيف الائتماني للدولة على المحك. إن الكثير من الآمال معقودة على قدرة الدولة على الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل في السنوات القادمة وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الفوائض المالية التي كانت تحققها الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد، مما سيساهم في حفاظ الكويت على جدارتها الائتمانية في المستقبل.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، الذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، فلم تتمكن البورصة من مواصلة رحلة الصعود التي استمرت أربعة أسابيع متتالية، إذ أنهت مؤشراتها الثلاثة تداولات الأسبوع المنقضي مسجلة خسائر متباينة على إثر الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة أيضاً، لاسيما الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في الأسابيع السابقة.

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت بورصة الكويت في أولى جلسات الأسبوع المنقضي تباين أداء مؤشراتها الثلاثة، وسط انخفاض نشاط التداول سواء من حيث الكمية أو القيمة، لاسيما الأخيرة التي تراجعت بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 34%؛ وأنهى المؤشر السعري تداولات الجلسة مسجلاً خسارة محدودة نتيجة الضغوط البيعية التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة الخاملة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع بدعم من الأداء الإيجابي الذي قدمته بعض الأسهم القيادية. هذا وشهدت الجلسة التالية تراجع مؤشرات السوق الثلاثة وإغلاقهما في المنطقة الحمراء، وذلك على إثر تعرض العديد من الأسهم القيادية والصغيرة إلى عمليات جني أرباح بعد الأداء الجيد الذي شهدته في الجلسات السابقة، وهو ما جاء بالتزامن مع استمرار انخفاض السيولة النقدية للسوق والتي تراجعت بأكثر من 25% بالمقارنة مع جلسة بداية الأسبوع.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهدت عودة مؤشرات السوق الثلاثة إلى التباين مجدداً، إذ تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاعاً محدوداً بدعم من التداولات الإيجابية التي شهدها السوق في اللحظات الأخيرة من عمر الجلسة، فيما دفعت الضغوط البيعية المستمرة على بعض الأسهم القيادية بهدف جني الأرباح المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى إنهاء تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء. هذا وشهدت البورصة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع موجة بيع عنيفة شملت العديد من الأسهم وعلى رأسها الأسهم القيادية، ما أدى إلى فقدان مؤشراتها الوزنية لكل مكاسبها الأسبوعية، وفاقم من خسائر المؤشر السعري، لتنهي البورصة بذلك تعاملاتها الأسبوعية على تراجع شمل جميع مؤشراتها.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,849.11 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 0.94% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 0.50% بعد أن أغلق عند مستوى 439.13 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,021.60 نقطة بانخفاض نسبته 0.53% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.15%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 15.53%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 15.43%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشري قطاعين اثنين مع بقاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية دون تغيير. هذا وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث أقفل مؤشره عند 967.45 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 5.75%. تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 4.18% بعد أن أغلق عند 577.01 نقطة. في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعاً بنسبة 2.55% عند مستوى 1,124.60 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع البنوك الذي أغلق مؤشره عند 977.02 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.06%. من جهة أخرى، أنهى مؤشر قطاع الخدمات المالية تداولات الأسبوع الماضي مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.77% وذلك بعد أن أنهى تداولات الأسبوع عند 703.92 نقطة، فيما نما مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 0.12% منهياً تداولات الأسبوع عند 620.16 نقطة. شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 217.61 مليون سهم تقريباً شكلت 35.25% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 212.89 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.49% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.43% بعد أن وصل إلى 107.57 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.53% بقيمة إجمالية بلغت 37.65 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 19.78% وبقيمة إجمالية بلغت 20.39 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 16.13 مليون د.ك. شكلت 15.65% من إجمالي تداولات السوق.

الخطوط التركية تدرس طلب شراء طائرات إيرباص

احدى طائرات الخطوط التركية

قالت مصادر مطلعة إن الخطوط الجوية التركية بدأت محادثات مع ايرباص لشراء ما يصل إلى 40 طائرة من طراز A350 بقيمة 12.4 مليار دولار وفقا للأسعار المعلنة وذلك بعد ساعات من إبرامها صفقة مماثلة مع بوينج الأمريكية المنافسة لايرباص.

وفي إعلان تزامن مع زيارة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى الولايات المتحدة للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قالت بوينج يوم الخميس إن الخطوط التركية تعتزم شراء 40 طائرة من طراز 787-9 دريملاينر بقيمة 11 مليار دولار وفقا للأسعار المعلنة.

وقالت المصادر إنه بعد ساعات من الإعلان طلبت الخطوط الجوية التركية أسعار ما يصل إلى 40 طائرة عريضة البدن من طراز "A350-900". والخطوط التركية إحدى أسرع الناقلات الجوية نموا في العالم وعادة ما تحافظ على أسطول متوازن.

وقال متحدث باسم ايرباص "لا نعلق نهائيا على محادثات قد نخوضها أو لا نخوضها مع زبائننا". ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من الخطوط الجوية التركية.

ضمن أكبر حملاتها الترويجية منذ انطلاقها في 2004

طيران الجزيرة توفّر خصومات غير مسبوقة على 100 ألف تذكرة سفر

أعلنت «طيران الجزيرة»، عن أقوى عروضها هذا الموسم ويشمل خصماً يصل إلى 50 % على 100 ألف تذكرة، ويأتي هذه العرض الضخم ضمن أكبر حملاتها الترويجية منذ إنشائها عام 2004، ويهدف إلى توفير أعلى مستوى من الخدمة للعملاء.

ويبدأ العرض الاستثنائي اليوم لينتهي في منتصف ليل السبت الموافق 30 سبتمبر 2017.

وبهذه المناسبة أعرب الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، السيد روهيت راماشاندران، عن فخرهبإطلاق "طيران الجزيرة" لهذه الحملة الترويجية التي تقدم من خلالها أسعاراً مخفضة لم توفرها للعملاء من قبل، مؤكداً أن الحملة تعكس موقع الشركة في صدارة قطاع خدمات النقل والطيران منخفض التكلفة للمسافرين في الكويت.

وتتراوح أسعار التذاكر بوجهة واحدة بين 17 و18 و29 و23 ديناراً كويتياً، إلى وجهات مختلفة تضم البحرين ودبي والقاهرة وإسطنبول على التوالي،على أن تكون الرحلة من الكويت في أي وقت حتى شهر مارس 2018.

ويمكن للعملاء التمتّع بهذا العرض الحصري عبر إجراء الحجوزات من خلال الموقع الإلكتروني الجديد (Jazeeraairways.com)، أو على تطبيق "طيران الجزيرة" الخاص بالهواتف الذكية، أو من خلال وكلاء السفر المنتشرين في الكويت. ودعت "طيران الجزيرة" المسافرين إلى الإسراع والاستفادة من هذه الفرصة الاستثنائية.

الذهب يرتفع مع زيادة الإقبال وسط توترات كوريا الشمالية

ارتفع الذهب من أدنى مستوياته في أربعة أسابيع مع إقبال المستثمرين على شراء الأصول الآمنة وسط تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

وقالت بيونجيانج إنها قد تختبر قنبلة هيدروجينية في المحيط الهادي بعدما هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتدمير كوريا الشمالية.

وبحلول الساعة 1829 بتوقيت جرينتش زاد الذهب في المعاملات الفورية 0.36 بالمئة إلى 1295.71 دولار للأوقية (الأونصة)، بعدما بلغ أدنى مستوى له في أربعة أسابيع عند 1287.61 دولار للأوقية في الجلسة السابقة. وعلى الرغم من المكاسب التي حققها المعدن الأصفر خلال يوم الجمعة، يتجه الذهب صوب اختتام الأسبوع على انخفاض نسبته 1.5 بالمئة في المعاملات الفورية، وهو أكبر تراجع منذ أوائل يوليو تموز. وزاد المعدن الأصفر 2.70 دولار، أو ما يعادل 0.21 بالمئة، في تسوية العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر كانون الأول إلى 1297.50 دولار للأوقية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، لم تسجل الفضة تغيرا يذكر وظلت عند 16.95 دولار للأوقية بينما هبط البلاتين 0.86 بالمئة إلى 927.50 دولارا للأوقية. والمعدنان يتجهان صوب ثاني تراجع أسبوعي.